الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

تقريــر لجنـة

الفلاحة والأمن الغذائي والتجارة والخدمات ذات الصلة

حول مشروع قانون أساسي المتعلق بالموافقة على اتفاق في مجال النقل الجوي المبرم في 19 نوفمبر 2015 بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة جمهورية الكونغو (عدد 2016/81)

- **تاريخ إحالة المشروع على المجلس:** 07 ديسمبر 2016.
- **تاريخ إحالة المشروع على اللجنة:** 21 ديسمبر 2016.
- **الوثائق المرفقة بالمشروع:** وثيقة شرح الأسباب ونص الاتفاقية.
- **تاريخ انتهاء الأشغال:** جلسة يوم 05 جانفي 2017.

رئيس اللجنة: محمد الراشدي

نائب رئيس اللجنة: إبراهيم بن سعيد **مقرر اللجنة: الزهير الرجبي**

مقرر مساعد أول: عبير العبدلي **مقرر مساعد ثاني: محمود القاهري**

أولا: تقديم مشروع القانون

أبرمت حكومة الجمهورية التونسية وحكومة جمهورية الكونغو بتونس في 19 نوفمبر 2015 اتفاق بشأن خدمات النقل الجوي بين وما وراء إقليميهما. وتضمن هذا الاتفاق بالخصوص ما يلي:

1. منح كل طرف متعاقد الطرف الآخر حقوقا تتعلق بالخدمات الجوية المنتظمة والمتمثلة خاصة في حق عبور إقليم الطرف الآخر دون هبوط وحق الهبوط لأغراض غير تجارية هذا إضافة إلى عدّة حقوق أخرى وذلك بشروط مبينة بالاتفاق.

2. حق كل طرف متعاقد في تعيين مؤسسة أو مؤسسات نقل جوي لاستثمار الخدمات المتفق عليها بإقليم الطرف الآخر ويترتب على هذا التعيين إصدار الطرف الآخر لرخصة التشغيل اللازمة للمؤسسات المعنية.

3. إمكانية رفض أو الحد أو إلغاء ترخيص التشغيل سلطات الطيران لكل طرف متعاقد لفائدة المؤسسة المستثمرة وذلك في عدّة حالات وشروط.

4. سريان قوانين ولوائح كل من الطرفين المتعاقدين على ما يصل إلى إقليم كل منهما أو يغادره أو يتواجد فيه من ركاب وأطقم طائرة.

5. التزام الطرفين المتعاقدين بالاعتراف بصحة شهادات صلاحية الطائرات وشهادة الأهلية والإجازات الممنوحة أو المعتمدة من قبل الطرف الآخر وذلك وفق شروط معينة.

6. إعفاء الطائرات المستعملة في خدمة جوية من قبل مؤسسة معينة من طرف متعاقد وكذلك معداتها العادية ومدخرات الوقود من الضرائب والرسوم عند دخولها إلى إقليم الطرف الآخر وفقا لشروط مبينة بالاتفاق.

7. حق المؤسسات المعينة من كلا الطرفين في معاملة عادلة ومنصفة حتى تتاح لها فرص متساوية لاستغلال كل خدمة متفق عليها.

8. حق كل مؤسسة معينة من أحد الطرفين المتعاقدين في إنشاء مكاتب بإقليم الطرف المتعاقد الآخر بغية بيع وتسويق خدمات نقل جوي.

9. كيفية تحديد تعريفات النقل الجوي وشروط عرضها وتطبيقها.

10. كيفية مصادقة سلطات الطيران المدني لكلا الطرفين المتعاقدين على برامج استغلال الخدمات للمؤسسات المعينة من كلا الطرفين.

11. التزام سلطات الطيران التابعة لكل طرف بتزويد سلطات الطيران لدى الطرف الآخر بالمعلومات والإحصائيات اللازمة بناء على طلبه والتي تتضمن تقييم إجمالي للحركة المنقولة من طرف المؤسسات المعينة.

12. حق كل مؤسسة نقل جوي معينة من أي من الطرفين المتعاقدين في تحويل فائض الإيرادات على المصاريف التي تحققه في إقليم الطرف المتعاقد الآخر والناتجة عن نقل المسافرين والبضائع والبريد، وفقا لأنظمة الصرف السارية المفعول.

13. التزام كل من الطرفين، وفقا لتعهداتهما الدولية، بحماية أمن الطيران المدني من أفعال التدخل غير المشروع مع تقديم كل طرف للآخر المساعدة اللازمة قبل وقوع الخطر وعند الحاجة.

14. التزام الطرفين، عن طريق سلطات الطيران، بالتشاور الثنائي في كل المسائل التي تهم تطبيق الاتفاق وضرورة حل المشاكل التي يمكن أن تنشأ نتيجة تطبيقها أو تفسيرها عن طريق المفاوضات أو عن طريق هيئة تحكيمية يقع ضبط تركيبتها واختصاصاتها.

15. التنصيص على كيفية تعديل الاتفاق أو ملحقه ودخول هذه التعديلات حيز التطبيق وشروط إنهاء العمل بهذا الاتفاق.

16. التنصيص على تسجيل هذا الاتفاق لدى منظمة الطيران المدني الدولي.

17. كيفية دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ.

ثانيا: أعمال اللجنة

نظرت لجنة الفلاحة والأمن الغذائي والتجارة والخدمات ذات الصلة في مشروع القانون الأساسي المحال عليها في جلستها المنعقدة بتاريخ 05 جانفي 2017، حيث تمّ عرض الفصل الوحيد للمشروع ونص الاتفاقية المرفقة ووثيقة شرح الأسباب المتعلقة به. كما استمعت اللجنة في نفس الجلسة إلى السيد وزير النقل.

وأفاد السيد الوزير بأنه تمّ يوم 31 أوت 2015 بتونس عقد مباحثات ثنائية في مجال النقل الجوي بين سلطتي الطيران المدني التونسي والكونغولي أسفرت على التوقيع بالأحرف الأولى على اتفاق ثنائي في مجال النقل الجوي بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة جمهورية الكونغو. وأضاف بأن وزير النقل الكونغولي أدى زيارة عمل رسمية إلى تونس يومي 19 و20 نوفمبر 2015 تمّ خلالها التوقيع النهائي على الاتفاق الثنائي

وتطرق السيد الوزير لملامح الاستراتيجية الوطنية لاكتساح الأسواق الإفريقية التي تعتبر قطبا اقتصاديا ناشئا حيث ساهمت بنسبة 2% من الحركة الجملية العالمية لنقل المسافرين سنة 2015 وسجلت الرحلات الجوية على هذه الاسواق نسبة امتلاء تقدر بـ 68%. وأضاف بأنها تعتبر سوقا واعدة لتدفق عدد مهم من الأفارقة إلى تونس قصد السياحة أو التجارة أو الدراسة أو الاستشفاء وهو ما من شأنه أن يدعم الاقتصاد الوطني، لا سيما مع حساسية قطاع النقل الجوي والسياحة للظروف الاقتصادية والأمنية للبلاد مما يجعل من الضروري إيجاد سوق مساندة، لا تتأثر بالأحداث والمستجدات الجيوسياسية وبحاجة دائمة للاقتصاد التونسي مهما كانت الظروف، كما هو الحال بالنسبة للسوق الإفريقية.

وجدّد تأكيده بأن مثل هذه الاتفاقيات تمكّن من تسهيل حركة النقل الجوي وتقريب المسافات بما يشجع على الاستثمار ويعزز التواجد بالبلدان الإفريقية ويحفز السياحة التونسية الإفريقية خاصة مع المرور إلى العمل بنظام الأجواء المفتوحة مستقبلا.

وأضاف بأنه تمّ إلى حد الآن إبرام 25 اتفاقا ثنائيا في مجال النقل الجوي بين تونس والبلدان الإفريقية، من مجموع 78 اتفاق ثنائي في مجال النقل الجوي. وأشار إلى عقد سلسلة من الاجتماعات المشتركة والندوات قصد وضع الاسس لإرساء الاستراتيجية الكفيلة بتعزيز التواجد التونسي بالاسواق الإفريقية على جميع الأصعدة. وبيّن بأن الوزارة تعتبر من ضمن أولوياتها تعزيز الربط الجوي بين تونس وأهم العواصم الإفريقية ودعم استراتيجية شركة الخطوط التونسية بخصوص التوجه نحو السوق الإفريقية، مضيفا بأنه تمّ إعداد وتحيين الأطر القانونية الأساسية لتطوير الربط الجوي بين تونس والبلدان الإفريقية.

ولدى تدخلهم، ثمّن أعضاء اللجنة هذا الاتفاق الذي يمثل فرصة لتحسين التبادل التجاري مع البلدان الإفريقية ودفع الاستثمار وتنشيط القطاع السياحي، مشددين على ضرورة تغليب مصلحة البلاد التونسية وضبط استراتيجية لتفعيل التميز الإيجابي المتمثل في تنشيط المطارات الداخلية، كما تساءلوا عن آجال فتح الأجواء open sky .

وطالب عدد من الأعضاء بتشريك السلطة التشريعية عند عقد الاتفاقيات ووضع برنامج شركة الخطوط التونسية لاكتساح الأسواق الإفريقية وغيرها من الأسواق واقترحوا برمجة سفرات إلى مالطا وقسنطينة ودعوا بالمناسبة إلى مزيد تحسين الخدمات المقدمة من قبل شركة الخطوط التونسية وضرورة إعادة هيكلتها بما يساعد على التخفيض في مصاريفها وتجديد أسطولها مستفسرين عن علاقة الناقلة الوطنية بشركة الأجنحة.

وفي تعقيبه على تدخلات أعضاء اللجنة، أشار السيد الوزير إلى جاهزية الناقلة الوطنية في هذا الإطار وتطور الخدمات التي تسديها للمسافرين حيث شهدت برمجة الشركة على السوق الإفريقية سنة 2016 تكثيف للرحلات الجوية في اتجاه أبيدجان بمعدل 5 رحلات في الاسبوع وفي اتجاه السنغال بمعدل 4 رحلات في الاسبوع وفي اتجاه مالي بمعدل 4 رحلات في الأسبوع. وأضاف بأن الشركة سجلت حاليا نسبة نمو إيجابية على السوق الإفريقية التي تحتل المرتبة الثانية بعد السوق الأوروبية بحصة تقدر بـ 15,2 % سنة 2016، إذ بلغت حركة المسافرين على هذه السوق خلال سنة 2016 ارتفاعا بنسبة 18% بالمقارنة مع سنة 2015. علاوة على مواصلة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لاكتساح السوق الإفريقية خلال سنة 2017 وذلك عبر تطوير شبكتها في إفريقيا، عبر تنمية نشاطها في غرب إفريقيا وإفريقيا الوسطى وشرق إفريقيا.

وأشار إلى أن تونس أبرمت إلى حد الآن 78 اتفاقا ثنائيا في مجال النقل الجوي، حيث تحتل البلدان الأوروبية النصيب الأكبر بـ31 اتفاقية ثم البلدان الإفريقية بـ19 اتفاقية فالبلدان العربية بـ18 اتفاقية في حين لم تشمل البلدان الآسياوية سوى 8 اتفاقيات والبلدان الأمريكية اتفاقيتين.

وجوابا عن وضعية شركة الخطوط التونسية أفاد السيد الوزير بأن عدد المسافرين إرتفع خلال سنة 2016 بـ9% في حين لم تتطوّر إيرادات الشركة سوى بـ2% وذلك يعود إلى الدور الإجتماعي الذي تظطلع به الشركة وقد طالت المفاوضات حول فتح الأجواء بسبب الحرص على المحافظة على مصالح الشركة الوطنية وتمّ التوصل إلى فتح الأجواء بداية من شهر مارس 2017 بالمطارات الداخلية.

ونفى السيد الوزير أن يكون لشركة الخطوط التونسية اتفاقيات مع شركة الأجنحة أو وجود رحلات بين تونس ومسراطة وأن تأمين الرحلات بين البلدين تقوم به أربعة شركات ليبية للطيران. وأضاف في سياق آخر أنه لا يمكن في مرحلة أولى فتح المطارات الداخلية لمثل هذا النوع من الحركة الجوية.

ثالثا: قرار اللجنة

قررت اللجنة الموافقة على مشروع القانون الأساسي المعروض وهي توصي الجلسة العامة بالمصادقة عليه.

رئيس اللجنة	**مقرر اللجنة**
محمد الراشدي	**الزهير الرجبي**

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب
الكتابة العامة

مشروع قانون أساسي يتعلق بالموافقة على اتفاق في مجال النقل الجوي المبرم في 19 نوفمبر 2015 بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة جمهورية الكونغو

فصل وحيد:

تمت الموافقة على الاتفاق في مجال النقل الجوي الملحق بهذا القانون الأساسي والمبرم بتونس في 19 نوفمبر 2015 بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة جمهورية الكونغو.